



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ديالى  
كلية القانون والعلوم السياسية  
قسم القانون

## التضخم وانواعه وأسبابه واثاره ومعالجته

بحث تقدم به الطالب (عمار عبد الحسين جواد)

إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء  
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م.م. عمار ياسين كاظم

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا**

**وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**

**صدق الله العظيم [الفرقان: ٦٧].**



**إلى:**

- المعلم الأول الرسول الأعظم وخير الخلق وحبیب الحق

**محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)**

- الذي احتضني بين ربوع أرضه ... وأمدني بينابيع خيريه

**وطني الغالي**

- التي سهرت الليالي الطوال ... وامتدني بعاطفه والحنان

**والدتي الحنونة**

- الذي اعباہ التعب من أجلي ... وایصالي ما أنا عليه

**والدي العزيز**

- كل من صنع البسمة في وجهي

**إلى أخواني وأخواتي**

- المشرف على هذا البحث : الاستاذ عمار ياسين كاظم

**أهدي هذا البحث**

## الشكر والثناء

لايسعني الا ان اتقدم بالشكر الجزيل، مع بالغ الاحترام والتقدير، لأستاذي وقدوتي، الأستاذ **عمار ياسين كاظم**، بما أولاني من مجهود ورعاية بتوجيهات سديدة ، وملاحظات رشيدة ، وتنقيحاً فريدة ، كما لها الاثر الحاسم في انجاز هذا البحث ، فله مني كل الثناء واناله من الشاكرين . وفضله من المقربين.

كما واتقدم بالشكر الوفير لأساتذة قسم القانون - في كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى كافة، واخص منهم عميد الكلية الأستاذ الدكتور خليفة عودة إبراهيم التميمي، كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى ادارة المكتبة والعاملين فيها لتعاونهم معي، لهم مني جزيل الشكر والتقدير.

## المحتويات

الصفحة	الموضوعات	ت
٣-١	المقدمة	١
١٥-٤	المبحث الأول: ماهية وانواع واسباب التضخم	٢
١١-٥	المطلب الأول: ماهية التضخم وعلاقته بالتضخم	٣
١٥-١٢	المطلب الثاني: انواع التضخم واسبابه	٤
٢٦-١٦	المبحث الثاني: آثار ومعالجة التضخم	٥
٢٢-١٧	المطلب الأول: آثار التضخم	٦
٢٦-٢٣	المطلب الثاني: معالجة التضخم	٧
٣٨-٢٧	الخاتمة	٨
٣٠-٢٩	المصادر	٩

## اقرار المشرف

اشهد بان اعداد هذا البحث الموسوم بـ (التضخم انواعه أسبابه واثاره ومعالجته) جرى تحت اشرافي في جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء من نيل شهادة البكالوريوس في القانون.

التوقيع :-

المشرف :- م.م. عمار ياسين كاظم

التاريخ / / ٢٠١٧

## المقدمة

### أولاً: التعريف بالموضوع

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

ويدون الدخول في مناقشة مطولة للتعريفات المختلفة للسياسة الاقتصادية، فإن يمكن القول بان السياسة الاقتصادية تتجسد بصفة عامة في " مجموعة من الإجراءات - النوعية والكمية - التي تستهدف تحقيق جملة من الأهداف التي يضعها النظام السياسي " إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية (البحث) ويعتبر التضخم من أهم هذه الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن. وبالغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

### ثانياً: أهمية البحث

بدراسة أسباب التضخم وأثاره الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذلك السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليه، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعباً.

### ثالثاً: مشكلة البحث

على الرغم مما تشكله قلة الأبحاث والدراسات التي اتجهت إلى معالجة التضخم، من كونها (القلة) جزءاً من إشكالية البحث، إلا أن مشكلة البحث في عمقها تتجلى في أن هناك عجزاً متوارثاً في تلك الدراسات والأبحاث التي انصبّت على معالجة التضخم وآثاره في تحقيق ذلك. ولو حاولنا كشف الغطاء عن السمة المشتركة التي تغطي هذه الأبحاث، والتي حالت، فيما نعتقد، دون وصولها إلى نتيجة مرضية، سنجد أن أصحاب هذه الأبحاث في هذا الصدد، إنما يفكرون من داخل النظام النقدي، ولا يجرؤون على مناقشة قواعده وأدواته. ولهذا لا يتعدى تحليلهم المتغيرات الداخلية ولا تتجاوز علاجاتهم أعراض العلل دون أسبابها الحقيقية.

### رابعاً: أهداف البحث

- إعطاء تصور واضح لحقيقة التضخم وأنواعه، والكشف عن الآثار السيئة المترتبة عنه على نحو واف.

- السعي إلى طرح رؤية بديلة من خارج المنظومة الفكرية الرأسمالية وغيرها من المنظومات الوضعية، والتحقق من الإمكانية التي يمتلكها الاقتصاد وقاعدته الأساسية، في معالجة أزمة التضخم، وقدرته، قبل ذلك، على تشخيص أسبابها الحقيقية.

## خامساً: منهجية البحث

سيعتمد البحث المناهج التالية:

**المنهج الوصفي:** وهو قائم على وصف الوقائع كما هي، دون محاولة التأثير فيها . وهذا المنهج ضرورة أساسية، ونقطة بدء لا بد منها لضمان سلامة المناهج الأخرى وصحة النتائج.

**المنهج الاستقرائي والاستنباطي:** حيث يقوم الباحث بتتبع مكونات الموضوع، وجمع أطرافه، ثم العمل على تركيبها تركيباً علمياً متناسقاً يعين على القيام بعملية الاستنباط وبناء

## سادساً: خطة البحث

**المبحث الأول:** ماهية وانواع واسباب التضخم

**المطلب الأول:** ماهية التضخم وعلاقته بالبطالة

**المطلب الثاني:** انواع التضخم واسبابه

**المبحث الثاني:** آثار ومعالجة التضخم

**المطلب الأول:** آثار التضخم

**المطلب الثاني:** معالجة التضخم

## المبحث الاول

### ماهية وانواع واسباب التضخم

ان السياسات الحديثة تسمى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة غير ان الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية، ويعتبر التضخم من اهم هذا الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن، وان التضخم يختلف من بلد الى اخر وقد يختلف في البلد الواحد ومن وقت الى اخر ايضاً . وبناءً على ذلك فإن للتضخم انواع مختلفة تتفاوت اخطار هذه من واحد الى اخر وان من اشد هذه الانواع التضخم الجامح وابسطها التضخم الزاحف . وان التضخم لا ينشئ اعتباراً وانما نتيجة اتباع سياسات خاطئة كزيادة الانفاق على الاستهلاك وقلة الاستثمار وزيادة تكاليف الانتاج . وهذا غالباً ما يؤدي الى حدوث البطالة وعلى ضوء ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الاول : التضخم وعلاقته بالبطالة

المطلب الثاني : انواع التضخم واسبابه

## المطلب الاول

### ماهية التضخم وعلاقته بالبطالة

يعتبر التضخم من اكبر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم وخصوصاً بلدان العالم الثالث وقد عرّفه الكثير من الاقتصاديين بأنه هو حركة صعوديه لاسعار تتفق بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض ومن التعاريف الاكثر شيوعاً الذي يعرف التضخم التضخم بأنه هو الارتفاع المستمر في المستوى العام في لاسعار السلع والخدمات عبر مدة زمنية ومن هذا التعريف نستخلص ان التضخم يعبر عن معنيين هما الارتفاع العام في مستوى الاسعار وارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات ونتيجة ارتفاع المستوى العام لاسعار السلع والخدمات فإن التضخم يؤدي الى ارباك الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وبالتالي يؤدي الى البطالة نتيجة قلة الطلب على شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى توقف الانتاج وظهور البطالة وعلى ضوء ذلك سنتناول في هذا المطلب :

الفرع الاول : مفهوم التضخم

الفرع الثاني علاقة التضخم بالبطالة

## الفرع الأول: مفهوم التضخم

يعد التضخم هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا غير انه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين والقانونيين بشأن تعريفه ويرجع ذلك الى انقسام الراي حول تحديد مفهوم التضخم لذا يعرف التضخم: بانه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة<sup>(١)</sup>.

وقد عرفه اخرون بانه: هو حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض<sup>(٢)</sup>.

حيث ان التضخم يتمثل الارتفاع المستمر في المستوى العالمي للأسعار وفي السلع والخدمات عبر الزمن، وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين اساسين هما ما يلي:

١. ارتفاع المستوى العام للأسعار: لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة او سلعتين، وذلك لان ارتفاع قد يقابله انخفاض في اسعار السلع اخرى الامر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتة غير ان التضخم هو الارتفاع العام للأسعار الاغلبية السلع والخدمات او الارتفاع الكبير في اسعار السلع الاساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك<sup>(٣)</sup>

٢. الارتفاع المستمر في الاسعار : حيث ان التضخم يعتبر ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا العدد بين ارتفاع المؤقت لمرة واحدة

(١) د. غازي حسين عباة: "التضخم المالي في مصر"، ط١، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٩٢.

(٢) د. اسماعيل عبد الرحمن: "مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"، ط١، مطبعة عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص١٠٠.

(٣) د. اسماعيل عبد الرحمن: مصدر سابق، ١٥٦-١٦٠.

والارتفاع الدائم لمرة واحدة ، وكما قد يؤدي بعض الازمات السياسية مثل الحروب او الثروات او الاضطرابات العالمية الى حدوث ارتفاع في اسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والاجور ، الامر الذي يترتب عليه حدث ارتفاع في المنتجات الصناعية، اما الارتفاع في الاسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو ارتفاع مستمر عبر الزمن ولفترة طويلة اذن ان التضخم يمثل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي (١) .

وعرف التضخم اخرون بانه: هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي يكون عادة سنة واحدة او أكثر، فالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة.

وانما اسعار السلع عموما بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فان القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل (٢)

وهناك تعريفا شاملا لظاهرة التضخم: هو ذلك الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، او هو زيادة فب الطلب الكلي عن العرض الكلي محسوسة تؤدي الى سلسلة من الارتفاع المستمر في الاسعار (٣)

ويعرف التضخم بانه ارتفاع التكاليف مع وجود انخفاض بالأجور، ونسبة الدخل العام للأفراد، مما يؤدي الى حدوث خسارة مالية في السوق (٤)

---

(١) زكريا عبد المجيد : "مبادئ الاقتصاد"، الاقتصاد الكلي ، ج٢، ط١ ، دار المعرفة للطباعة ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص١٣٩ .

(٢) د.غازي حسين عباية : مصدر سابق ، ص١٠٢ .

(٣) د.علي كنعان : "النظام النقدي والمصرفي" ط١ ، دار الرضا ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٢٢٦ .

(٤) مجدي عبد الفتاح : علاج التضخم، ط١ ، دار غريب للنشر والطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٤ .

وما كانت نتيجة هذا العمل الا ظهور نصوص قانونية كثيرة ومبعثرة يصعب على المختص التحكم في تطورها ، فظهر ما يعرف بالتضخم القانوني بجانبه الايجابي من جهة لأنه كان من الضروري وضع قواعد متعددة ، والسلبى ايضا من جهة اخرى لان هذه القواعد قد تتناقض فيما بينها ، او حتى ليس لها جدوى احيانا ، وان ظاهرة التضخم من خلال ارتباطها بالدخل وانفاق في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجوده فحوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للأنفاق ، وان متغير كمية النقود هو التغير الاستراتيجي المحدد للمستوى العام للأسعار بافتراض ثبات الناتج الحقيقي على المدى القصير الاجل كما ينفي بدوره مرونة الجهاز الانتاجي وقدرته على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية حيث يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المنتجة ، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني في تحقيق اهم اهدافها الا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار من ناحية اخرى فان هناك ارتباطا قويا ومباشرا بين السياسات الاقتصادية واهدافها وكفاءة وفعالية ادائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية لنظام السياسي ويمكن القول بان السياسة الاقتصادية تتجسد بصفة عامة في مجموعة الاجراءات النوعية والكمية ، التي تستهدف تحقيق جملة من الاهداف التي يضعها النظام السياسي (١) .

وليس من الضروري ان تتحرك هذه الظواهر المتخلفة في اتجاه واحد في وقت واحد بمعنى انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما ان من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصحبه ارتفاع بالأرباح، ومن المحتمل ان يحدث افراط في خلق النقود دون ان يصحبه ارتفاع في الاسعار او الدخول النقدية، وبعبارة اخرى فان الظواهر المختلفة التي يمكن ان يطلق عليها على كل منها.

(١) حميد سليمان البازعي: "الانتقال الدولي للتضخم" ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٢٢٣ .

التضخم: هي ظواهر مستقلة عن بعضها الى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارباك في تحديد ماهية التضخم (١)

### الفرع الثاني: علاقة التضخم بالبطالة

ان العلاقة بين البطالة والتضخم هي عند ارتفاع الطلب الكلي مثلا فان المنتج يعمل على زيادة حجم الانتاج مما يعمل على توظيف عناصر الانتاج أكثر انخفاض (معدل البطالة)، ومن ثم ارتفاع اسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، اي ان العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، الا ان هذه العلاقة ليست صحيحة بالكامل ففي الكثير من الاحيان يظهر ما يسمى بالتضخم الركودي، والذي يصف الظاهرة التي يكون فيها ارتفاع معدل التضخم مصحوبا بارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد (٢).

وتعرف البطالة: بعد التعرض لظاهرة التضخم بصفة مفصلة وبعد التعرض لأثاره وسياسات علاجه يتضح ان للتضخم علاقة بالبطالة ان كلاهما يتأثر بالأخر وتعد البطالة بانها تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم رغبتهم فيه وتشمل كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين في العمل وباحثين عنه ولكنه لا يجدون عملا يحدد سن العمل بين ١٦-٦٠ سنة (٣)

ان العلاقة بين التضخم والبطالة تكمن في كونها تعطي متخذ القرار الاقتصادي حلا بسيطا لمعالجة البطالة اي رفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد على ارتفاع

(١) زكريا عبد المجيد : مصدر سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) د. نبيل مهدي الجنابي ،: "طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحني فيليب" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية : المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، سنة ٢٠١٠ ، ص ٩٩ .

(٣) حميد سليمان البازعي : صدر سابق ، ص ٢٣٩ .

مستوى التضخم، فتتخفص البطالة ويزداد التضخم، كما ان دولا كثيرة تعاني ارتفاع نسبة التضخم تستخدم (منحنى فيليب) في خفض التضخم على حساب رفع مستوى البطالة، حيث يتم ذلك بفض الصرف الحكومي وتقليص الطلب الكلي فترتفع البطالة وتتخفص الاسعار (١)

حيث اختلفت العلاقة بين التضخم والبطالة ، فاصبح هناك تضخم ركودي اقتصادي وبطالة مرتفعة بينما المتوقع ان التضخم يقلص من مستوى البطالة ، ان في السنوات الاخيرة ، خصوصا منذ عام ٢٠٠٨، بدأ ارتفاعا في مستوى التضخم مع ارتفاع في مستوى البطالة ، وان العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية تعمل الدول عادة على التحكم باحدى الظاهرتين وتخفيضها عن طريق زيادة الظاهرة الاخرى وهذا يعني ان الزيادة في المستوى البطالة ينخفض التضخم والعكس صحيح وهذه العلاقة رسمت بيانيا ،تسمى بـ (منحنى فيليب) وان عند ارتفاع البطالة يقل طلب الموظفين على زيادة الاجور .يقبل الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض اسعارها مؤدية الى ارتفاع القيمة الشرائية للعملة ومخفضة للتضخم ، والعكس فعند انخفاض البطالة ، يزداد الطلب على زيادة الاجور، مما يزيل الطلب على السلع والخدمات ، موصلة الى ارتفاع اثمانها ، منخفضا القيمة الشرائية للعملة ورافعا مستوى التضخم، لكن هناك حالة واحدة ، لا يحدث فيها انخفاض احدى الظاهرتين مقابل الارتفاع الاخرى وتدعى بالتضخم الركودي وفيها يرتفع الاثنان معا حيث ترتفع البطالة مترافقة بارتفاع الاسعار وزيادة التضخم وقد ظهرت هذه الحالة في السبعينات في عدد من الدول (٢) .

(١) د. نبيل مهدي الجنابي :مصدر سابق ، ص١٠٢ .

(٢) د. طه عبدالله : " النقود والبنوك والمصارف " ط١ ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٢ ، ص١٩٩ .

ان ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة الطلب الفعلي لما يتجاوز العرض المتحقق من السلع والخدمات في التشغيل الكامل للجهاز الانتاجي ومعروف ان حالة التشغيل الكامل تعني وصول معدل البطالة الى حده الأدنى ، وركزت جميع النظريات ومنها نظرية كينز التي ناقشت موضوع العلاقة بين التضخم والبطالة على دراسة وتحليل العملية الديناميكية لتكوين الاسعار ، وان البحث عن العوامل المسببات التي تؤدي الى عدم استقرارها والاثار والنتائج المترتبة عليها ، ونظر ثبات توقعات تضخمية فمن الممكن زيادة (نقصان) الطلب الكلي من اجل من البطالة (زيادة التضخم) ، مما ان توقعات التضخم ساكنة فان التضخم المتوقع لا يتغير ابد والافراد لن يعدلوا افكارهم حول التضخم ، ويكون هناك بعض السنوات فيها نسبة البطالة منخفضة نسبيا ونسبة التضخم مرتفعة نسبيا ، في حين هناك سنوات اخرى فيها معدلات البطالة مرتفعة والتضخم اقل (١) .

---

(١) زكريا عبد المجيد: مصدر سابق ، ص ٢٣٣ .

## المطلب الثاني

### انواع التضخم واسبابه

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر ويعرف التضخم بأنه زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار، بما يفوق الامكانية للاقتصاد القومي مما يؤدي الى الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، وان السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غير ان الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العلمية، ويعتبر التضخم من اهم هذه الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن. وبالرغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن خلال هذا المطلب سنتناول في :

الفرع الاول : انواع التضخم

الفرع الثاني : اسباب التضخم

## الفرع الأول: انواع التضخم

بعد ان بينا مفهوم التضخم وعلاقة البطالة بالتضخم وسوف نتناول في هذا الفرع انواع التضخم:

### اولا: التضخم الجامح:

وهو اشد انواع لتضخم وهو ما يؤدي الى الانخفاض الشديد في القوة الشرائية للنقود ويضعف الثقة بها ويتسبب بانهيار العملة على نحو ما حدث في المانيا عام ١٩٢١ وفي المجر عام ١٩٤٧.

### ثانيا: التضخم الزاحف:

وهو تضخم عادي، لكنه يحدث مع تراجع الانتاج، حيث تبدأ اسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يثير مخاوف المستهلكين. فيندفعون لمزيد من للشراء أكثر من حاجاتهم، ويتميز بالارتفاع التدريجي للأسعار، وفي الحقيقة ان استمرار التضخم الزاحف يؤدي بالنهاية الى الوصول الى التضخم الجامح بسبب أثره التراكمي<sup>(١)</sup>.

### ثالثا: التضخم الركودي:

يسود بعض الاقتصاديات المعاصرة وهي ظاهرة اقتصادية تمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم حيث الركود في النمو الاقتصادي وركود في استخدام وتوظيف عوامل الانتاج وفي ذات الوقت تأخذ اسعار السلع والخدمات والاجور بالارتفاع المتواصل على الرغم ن انخفاض مستوى الطلب الكلي وارتفاع نسبة البطالة في الموارد الانتاجية وقوى الانتاج في الاقتصاد القومي، ففي فترات الركود ينخفض مستوى تشغيل الجهاز الانتاجي فتتزايد معدلات البطالة او لا

(١) د. عبد الرزاق جلال مهدي ، "مبادئ الاقتصاد" ، ط٨ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٤١ .

يستطيع احد تخفيض الاسعار بسبب الاحتكار او الفساد مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وارتفاع معدلات البطالة (١) .

#### رابعاً: التضخم المستورد:

عندما ترتفع اسعار السلع المستوردة لأي سبب، ويميل المنتجون لتقليد اسعار المستورد فتزفع اسعار السلع المحلية.

#### خامساً: التضخم المكبوت:

وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة الى التدخل من اجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وهو ما يؤدي الى ظهور الاسواق السوداء (٢)

#### الفرع الثاني: اسباب التضخم

ان الارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات ينشأ من عاملين اساسيين، وان تعارف العالم على ان التضخم يقاس من خلال مؤشر اسعار المستهلكين الذي يعرف اختصارا باسم (CPI) ومن خلال فحص المؤشرات الداخلية لهذا المؤشر العام، نجد ان التضخم ليس له سبب واحد بل عدة اسباب وهي:

اولاً: زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار زيادة شاملة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بصورة مستمرة

(١) جلال عبد الرزاق مهدي: مصدر سابق ، ص ٤٢١ .

(٢) د. عبد الكريم طاهر: "مبادئ الاقتصاد" ، ط ١، منشأة المعارف بالاسكندرية، ٢٠١٦، ص ٩٥ .

بشكل يقود الى ظاهرة التضخم، وهو ما يسمى بتضخم الطلب، فالتضخم في هذه الحالة جاء نتيجة لزيادة الانفاق على البضائع الاستهلاكية والاستثمارية بمستوى اعلى من حجم الانتاج مما دفع بالأسعار نحو الارتفاع بصورة مستمرة، وهذا النوع من التضخم هو غالبا ما يسود في الاقطار النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي (١).

ثانيا : اما العامل الاخر المسبب لظاهرة التضخم فهو الزيادة في التكاليف، ويطلق عليه تضخم التكلفة ،ويحصل عندما تأخذ الاجور النقدية (اجر العمل) مثلا، بالارتفاع المستمر وتسبب زيادة التكاليف وتدفع الاسعار نحو الارتفاع ،الا ان الزيادة في الاسعار الناجمة عن زيادة الاجور النقدية تؤدي الى انخفاض مستوى الاجور الحقيقية مما يدفع الاجور النقدية الى الارتفاع والزيادة لمواجهة انخفاض الاجر الحقيقي ، لكنه يؤدي في الوقت ذاته الى انخفاض الاجر الحقيقي مرة اخرى ، وهكذا فإن الارتفاع المستمر في الاجور النقدية يؤدي الى ارتفاع نفقات الانتاج وبالتالي الى ارتفاع الاسعار والخدمات المنتجة وظهور التضخم (٢)

ثالثا: تضخم بسبب تشوهات الاقتصاد، حيث تكون الاسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض الطلب، ويعزى ذلك لوجود احتكار او فساد او جنح تجار.

رابعا: زيادة في الفوائد النقدية، ورجح بعض الباحثين مؤخرا الى الزيادة في قيمة الفوائد النقدية، عن قيمتها الانتاجية او الحقيقة من أحد أكبر اسباب التضخم (٣)

(١) د. خزعل الجاسم: "الاقتصاد في العالم"، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٠٩.

(٢) د. خزعل علي الجاسم: مصدر سابق، ص١١١.

(٣) كريم مهدي الحسنوي: "الاقتصاد العراقي"، ٢٠١٠، ص٢٢٣.

## المبحث الثاني

### آثار ومعالجة التضخم

ان ظاهرة التضخم ليست حديثة النشأة وانما تعود الى العصور القديمة ،كذلك تضاربت المفاهيم حول التضخم مما اوجد انواع متشابكة ومتشابهة فيما بينها وهذا ما دفع الكثير من المفكرين الى محاولة ايجاد تفسير لهذه الظاهرة ،ومحاولة ايجاد السبل الناجحة، مكافحتها او الحد من اثارها ونظرا لتشعب وتعدد الابعاد والجوانب الخاصة بالتضخم ، وان ظاهرة التضخم تثير الكثير من القضايا التطبيقية والنظرية لذا سنقوم بدراسة هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الاول : اثار التضخم

المطلب الثاني : سياسات معالجة التضخم

## المطلب الأول

### اثار التضخم

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا انخفضت قيمة النقود أدى ذلك إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي ويتالي يلجأ الأفراد إلى تحويل ما بقي لديه من أرصدة إلى ذهب و عملات أجنبية مستقلة تقريبا إلى شراء سلع معمرة فقارات، ومنها اختلاف ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على إستيراد و انخفاض حجم الصادرات يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي.

وسنتناول ذلك في فرعين وهي كالتالي:-

الفرع الاول الاثار : الاقتصادية

الفرع الثاني الاثار : الاجتماعية

## الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

### أولاً: إعادة توزيع الدخل :

ان ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى خفض القوى الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الاكثريّة في المجتمع، في حين ان رجال الاعمال واصحاب الوحدات الانتاجية ومالكي العقارات والمضاربين وسواهم، وهم الاقلية في المجتمع سيؤدي التضخم الى زيادة مدخلاتهم ويعمل على اعادة توزيع الدخل لصالحهم (١) .

### ثانياً اضعاف الثقة في العملة :

ويترتب على التضخم الى اضعاف ثقة الافراد في العملة واضعاف الحافز على الادخار فاذا انخفضت قيمة النقود ادى ذلك الى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة النقود وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وبالتالي يلجأ الافراد الى تحويل ما بقي لديه من ارصدة الى ذهب والعملات الاجنبية مستقلة تقريبا الى شراء سلع مهرة فقارات (٢)

### ثالثياً: تأثير التضخم في الرخاء والنمو الاقتصادي:

يحد التضخم من امكانات تحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي ، كونه يتسبب في خلق اوضاع مضطربة تقلل من اندفاع المستثمرين ورجال الاعمال نحو فرص الاستثمار بسبب مخاوفهم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي الى انهيار قيمة النقد وما يعكسه ذلك من اثار سلبية في مجمل النشاط الاقتصادي وهو ما يؤثر في

(١) د. ناجي التوني : "استهداف التضخم وسياسات النقدية" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٦ .

(٢) د. ناجي التوني : مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

النهاية في عملية النمو الاقتصادي، ويؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادي ، ويترتب على التضخم تصاعد الاسعار ارتباطا في تنفيذ مشروعات واستحالة تحديد تكاليف انشاؤها ، ويترتب على التضخم ظلم اجتماعي بحيث يؤثر على اصحاب الدخل الثابتة وعملة الاسهم ويستفيد اصحاب الدخل من التغير ويعيق التضخم التوزيع في الدخل والثروات يغلق وجه التوتير والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١).

### الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

التضخم أيضا له آثار اجتماعية لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي و العقارات والمعادن الثمينة بالفائدة. ويمكن إيجاز اهم آثاره الاجتماعية فيما يلي: تناقص الدخل الحقيقية لدي أصحاب الدخل الثابتة نتيجة لإرتفاع الأسعار (٢)

إنخفاض الدخل الحقيقية لدي أصحاب المرتبات ( موظفي المؤسسات ) حال إنخفاض مستوي الأسعار إذا لم تنقطع دخولهم نتيجة لفقدانهم عملهم بحكم تدهور النشاط الإقتصادي . أصحاب الأجور أقل تعرضاً لإنخفاض القوة الشرائية لدخولهم

(١) محسن انزوكوتشي: "الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم" ط ١، دار احياء التراث العربي، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(٢) د. إسماعيل عبد الرحمان ودحوي موسى عريقات: " مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي " عمان الاردن ١٩٩٩ الطبعه الأولى ص ١٥٤، ١٥٥.

نظراً لوجود الإتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية. يستفيد الأفراد الذين تتجسد ثروتهم في أصول عينية " أراضي، عقارات، ذهب. يتضرر من التضخم أصحاب الأصول المالية والنقدية " السندات الحكومية، وغير الحكومية، ودائع التوفير. . هجرة الكفاءات إلى الخارج . . إنتشار الرشوة والفساد الإداري<sup>(١)</sup>

وقد تعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم، وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظراً لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية. تسارع العملية التضخمية (السباق بين الأسعار والأجور). ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لذوي الدخل المحدود وبخاصة العمال الذين يحصلون على دخولهم من العمل (الأجور). لذلك سيحاول العمال زيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة، وإذا حصل العمال على زيادة الأجور سيؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، ولذلك سيحاول المستحدث أو المنظم زيادة الأسعار من جديد. وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم فزيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة أكثر، فيطالب العمال بأجور أعلى، وبهذه الطريقة يحدث السباق بين الأجور والأسعار وتكتسب عملية الارتفاع التضخمي في الأسعار قوة دافعة. وإذا استمر ذلك فإنه سيؤدي إلى حدوث التضخم الجامح، الذي يمثل سباقاً محموماً بين الأجور والأسعار<sup>(٢)</sup>

وقسم كينز المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة هي: فئة الرأسماليين المستثمرين، وفئة المنظمين أو المستحدثين، وفئة العمال كاسبي الأجور والمرتببات. وعندما يتم توضيح آثار التضخم والتغير في الأسعار، يمكن دراسة كيف تؤثر التغيرات في الأسعار أو في قيمة النقود على الفئات الثلاث المذكورة أعلاه. فإذا ارتفع مستوى الأسعار، يكون

(١) د: غازي حسين عبابة : مصدر سابق، ص ٩٢

(٢) د . ظافر محبك : " إدارة الإنتاج " مطبوعات جامعة حلب، ٢٠٠٩، ص ٣٣

المتضرر من جراء ذلك فئة المستثمرين وأصحاب الدخول الثابتة، لأنهم سوف يشترون بدخلهم سلعاً وخدمات أقل من ذي قبل. ويستفيد من ارتفاع مستوى الأسعار فئة رجال الأعمال والمنظمين وذلك بسبب ارتفاع أسعار منتجاتهم وثبات تكاليف إنتاجهم أو تخلفها في الارتفاع. لأن الأجور والمرتببات مثلاً تكون محددة باتفاقيات لا يمكن أن تعدل فوراً، وكذلك مصاريف الإيجار والفائدة تظل أيضاً كما هي. أما الفئة التي تحصل على دخلها لقاء عملها الأجور والمرتببات فإنها تخسر عندما ترتفع الأسعار. لأن أجورهم ومرتبباتهم لا ترتفع بالتناظر مع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم الحقيقية<sup>(١)</sup> ويوضح أثر التغير في الأسعار على المدينين والدائنين وفقاً لما يلي: عندما ترتفع الأسعار، يستفيد من ذلك المدينون لأن الديون تسدد عن طريق بيع السلع والخدمات. وفي حال كون المدين منتجاً، فإنه يتنازل عن كمية أقل من إنتاجه لتسديد مبلغ معين من الدين. وفي حال كون المدين عاملاً، فإن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستكون أقل في حال ارتفاع الأسعار<sup>(٢)</sup>

أما في حال انخفاض الأسعار فإن المدينين يخسرون، لأن عليهم تخصيص كميات أكبر من السلع والخدمات لتسديد دين معين. ويكسب الدائنون لأن النقود التي يستردونها ستمكنهم من شراء كميات من السلع والخدمات أكثر مما كانت تشتري حين إقراضها. وكذلك العمال يخسرون، لأن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستزداد في حال انخفاض الأسعار. وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن القول بوجه عام، أن جميع المدينين يكسبون من ارتفاع الأسعار ويخسرون من انخفاض الأسعار، طالما أن التزاماتهم النقدية الثابتة تعني أكثر بدلالة السلع والخدمات عندما تنخفض

(١) د. إسماعيل عبد الرحمان ، الدكتور عربي موسى عريقات :مصدر سابق ص١٥٦ . ١٦٠

(٢) د. رضوان العمار: " التحليل الاقتصادي الكلي "مطبوعات جامعة تشرين، ٢٠١٠، ص ٢١

الأسعار، وأقل عندما ترتفع الأسعار. والدائون من الناحية الأخرى، يكسبون عندما تنخفض الأسعار، ويخسرون عندما ترتفع الأسعار (١)

وسيكون أثر ارتفاع الأسعار على جماعة المستهلكين سلبياً، والسبب في ذلك أنهم يحصلون على كميات أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من الدخل النقدي الذي يحصلون عليه. ويكسب المستهلكون في حال انخفاض الأسعار، لأنهم يشترون كميات أكثر من السلع والخدمات، بنفس الدخل النقدي الذي يحصلون عليه ويكونون قادرين على تحسين مستوى معيشتهم. إن تغير الأسعار الزائد عن الحد في أي من الاتجاهين سيكون له أثر سيئ على المشروعات الاقتصادية، طالما أنها تتأثر الكثير من الشكوك بخصوص التوقعات المستقبلية. لذلك فالمحافظة على استقرار نسبي في الأسعار يعد أمراً ضرورياً لتحقيق تنمية مستدامة (٢)

---

(١) د. ظافر محبك: مصدر سابق، ص ٣٦

(٢) د. إسماعيل عبد الرحمان ودحوي موسى عريقات: مصدر سابق، ص ١٧٣

## المطلب الثاني

### سياسات معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية يقصد بسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة لدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية . والسياسة النقدية بأدواتها المتمثلة ب (سعر أو معدل الفائدة، سعر أو معدل الخصم ، نسبة الاحتياط القانوني، عملية السوق المفتوح) وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل في فرعين :

الفرع الاول : السياسة المالية

الفرع الثاني : السياسة النقدية

## الفرع الأول: السياسات المالية

### أولاً: خفض الانفاق الحكومي:

خفض الانفاق الحكومي فمن الواضح ان الانفاق الذي تقوم به الحكومة ويضم نوعين من الانفاق، هما الانفاق الجاري وهو الانفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الميزانية العامة السنوية، او الانفاق الاستثماري الذي يستهدف بناء الطاقة الانتاجية وتطويرها ،اي اقامة المؤسسات الانتاجية وانشاء الطرق والجسور وبناء الموانئ والمطارات والسدود واستصلاح الاراضي وغيرها، ان مجموعة ما تنفقه الحكومة يشكل جزءا من مجموع الطلب الكلي(الانفاق الكلي) لذلك فإن خفض الانفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي وهو ما يؤدي الى تخفيض حدة التضخم والح

د من اثاره الاقتصادية (١).

### ثانياً: زيادة الضرائب:

زيادة الضرائب الضريبة هي احدى الوسائل التي تستخدم في مواجهة التضخم للحيلولة دون تعاظم معدلاته ، وتستهدف الضريبة امتصاص جزء من الدخل المتاحة للأنفاق ،سواء عن طريق الضريبة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة ،وهي الضريبة غير المباشرة وتعد هذه الوسيلة من اكثر الوسائل فاعلية في معالجة عوامل التضخم لكونها تحد من القدرة الشرائية للأفراد والهيئات فتؤثر في الميل للاستهلاك ،وبالتالي في خفض الانفاق الاستهلاكي وهو ما بقي خفض الطلب الكلي

(١) د. كريم مهدي الحسناوي: مصدر سابق ، ص ١٦٥.

الذي يمارس تأثيراً مباشراً في التضخم، وعليه فإن الضريبة أداة تستخدم للضغط على الطلب الكلي الذي يتسبب في خلق ظاهرة التضخم<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني : السياسة النقدية :

أما السياسة النقدية فقد تستخدم في مكافحة التضخم وذلك عن طريق تحديد عرض النقد، فضلاً عن أن الكثير من الدول تتدخل بشكل مباشر للحد من التضخم عن طريق تحديد الأسعار للسلع والخدمات وتحديد الأجور وغيرها والسياسة النقدية المضادة إلى التضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الائتمان المصرفي بواسطة الأدوات التالية:

#### أولاً . سعر او معدل الفائدة:

وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي هو يحصل عملية الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسنة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد له هذه الصلاحية<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً . سعر معدل الخصم:

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

#### ثالثاً: نسبة الاحتياط القانوني:

وهي النسبة التي لا بد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة.

(١) د. جلال عبد الرزاق : مصدر سابق ، ص ٥٩.

(٢) احمد ابراهيم : "التضخم في الاقتصاد العراقي" ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٩٥.

#### رابعاً: السوق المفتوحة:

ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء او بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف رفع من احتياطياتها النقدية تمكينها من الاقتراض، اما إذا اداع البنك المركزي السندات الى البنوك التجارية مما يؤدي الى تقليص احتياطياتها النقدية وبالتالي امتصاص الكتلة الزائدة التي تساعد على ادوات السياسة النقدية يتحكم في كمية النقود المعروضة اما بزيادتها في حالة الانكماش او تقليصها في حالة التضخم اذن تغير وسيلة هامة من وسائل التحكم في حالة التضخم (1)

---

(1) د. حيدر حسين ال طعمة: " دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار النقدية في الاقتصاد العراقي " مدة ٢٠٠٣.٢٠٠٩، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، السنة العاشرة، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

## الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحثنا هذا توصلنا الى عدة استنتاجات وتوصيات أهمها:

### أولاً: الاستنتاجات:

- ١- ان السياسات الحديثة تسمى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة غير ان الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية، ويعتبر التضخم من اهم هذا الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن.
- ٢- ليس من الضروري ان تتحرك هذه الظواهر المتخلفة في اتجاه واحد في وقت واحد بمعنى انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما ان من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصحبه ارتفاع بالأرباح.
- ٣- ان ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة الطلب الفعلي لما يتجاوز العرض المتحقق من السلع والخدمات في التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي.
- ٤- خفض الانفاق الحكومي فمن الواضح ان الانفاق الذي تقوم به الحكومة ويضم نوعين من الانفاق، هما الانفاق الجاري وهو الانفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الميزانية العامة السنوية.
- ٥- ان عوامل التضخم تحد من القدرة الشرائية للأفراد والهيئات فتؤثر في الميل للاستهلاك، وبالتالي في خفض الانفاق الاستهلاكي وهو ما بقي خفض الطلب الكلي الذي يمارس تأثيرا مباشرا في التضخم.

## ثانياً: التوصيات

- ١- تقليص الانفاق الحكومي بكافة اشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الأنشطة التي تعكس إثر إيجابية على الاقتصاد الوطني.
- ٢- تفعيل دور المصارف المركزية في ممارسة السياسات النقدية بتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.
- ٣- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية بزيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
- ٤- يجب الاهتمام بتوزيع الاقتصاد وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل .
- ٥- اقامة المشاريع الاستثمارية التي تأخذ على عاتقها حل مشكلة البطالة .
- ٦- يمكن للحكومات معالجة التضخم عن طريق بيان الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه البلد وتقديم النصح والارشاد وعدم الصرف وتشجيع الادخار .

## المصادر والمراجع

القران الكريم

اولاً: الكتب

١. احمد ابراهيم: ( التضخم في الاقتصاد العراقي ) ، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠.
٢. إسماعيل عبد الرحمان ودحوي موسى عريقات: " مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي" الطبعة الأولى، عمان الاردن ١٩٩٩.
٣. اسماعيل عبد الرحمن، ( مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد ) ، ط١، مطبعة عمان، الاردن، ١٩٩٩.
٤. حميد سليمان البازعي: ( الانتقال الدولي للتضخم ) ، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
٥. خزعل الجاسم: " الاقتصاد في العالم "، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨.
٦. رضوان العمار: " التحليل الاقتصادي الكلي "مطبوعات جامعة تشرين، ٢٠١٠.
٧. زكريا عبد المجيد: "مبادئ الاقتصاد"، الاقتصاد الكلي، ج٢، ط١، دار المعرفة للطباعة، الكويت، ١٩٨٥.
٨. طه عبد الله: (النقود والبنوك والمصارف )، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧.
٩. ظافر محبك: " إدارة الإنتاج " مطبوعات جامعة حلب، ٢٠٠٩.
١٠. عبد الرزاق جلال مهدي، "مبادئ الاقتصاد"، ط٨، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

١١. عبد الكريم طاهر: "مبادئ الاقتصاد"، ط١، منشأة المعارف بالإسكندرية،  
٢٠١٦.

١٢. علي كنعان: ( النظام النقدي والمصرفي ) ، ط١، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٠.

١٣. غازي حسين عبابة: "التضخم المالي في مصر"، ط١، منشأة المعارف  
بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

١٤. كريم مهدي الحسناوي، "الاقتصاد العراقي"، ٢٠١٠.

١٥. مجدي عبد الفتاح: (علاج التضخم)، ط١، دار غريب للنشر والطباعة،  
القاهرة، ٢٠٠٢.

١٦. محسن انزوكوتشي: (الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم)، ط١، دار  
احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨.

١٧. ناجي التوني: (استهداف التضخم وسياسات النقدية) ، دار النهضة العربية،  
القاهرة، ٢٠٠٣.

### ثانياً: المجالات والبحوث

١. حيدر حسين ال طعمة: (دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار النقدية  
في الاقتصاد العراقي) ، مدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد  
الثالث والثلاثون، السنة العاشرة، ٢٠١٢.

٢. نبيل مهدي الجنابي: (طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى  
فيليب) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، ال عدد ٢،  
سنة ٢٠١٠.